الأنباء
الخميس 22 مارس 2012

خلال الجمعية العامة الثامنة والأربعين لغرفة تجارة وصناعة الكويت

الصقر: فائض الميزان التجاري السلعي ارتفع إلى 20 مليار دينار في 2011

خالد الصقر أثناء الجمعية العامة للغرفة

ضرار الغانم يتقدم الحضور خلال الجمعية

قال النائب الأول لرئيس غرفة التجارة والصناعة خالد الصقر ان قيمة الواردات السلعية للكويت لعام 2011 بلغت 6,7 مليارات دينار، وان قيمة الصادرات السلعية وصلت الى 26,8 مليار دينار منها 25 مليارا أو ما يعادل 93٪ صادرات نفطية.

وأوضح الصقر امام الجمعية العامة الثامنة والأربعين للغرفة أمس ان فائض الميزان التجاري السلعي قد ارتفع من قرابة 13 مليار دينار في عام 2010 الى 20 مليارا في عام 2011.

وذكر ان حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية ارتفع من 41,4 الى 44,1 مليار دينار، وازداد حجم ودائع القطاع الخاص بمقدار مليارى دينار ليصل الى 26,8 مليار دينار، بينما بقي حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين عند مستواه السابق في حدود 25,6 مليارا، أما الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية الاسلامية والتقليدية فقد انخفضت من 13,7 الى 12,3 مليار دينار، كما انخفض حجم الأصول التي تديرها هذه الشركات من 23 الى 19 مليار دينار.

مؤشرات السوق

وتطرق الصقر الى مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية قائلا: لقد انخفض المؤشران السعري والوزني بنسبة تزيد على 16٪، بينما انخفض حجم التداول بنسبة 48,7٪ وانخفضت قيمة التداول بنسبة 51,2٪، كما انخفضت القيمة السوقية للشركات المدرجة بنسبة 17,1٪.

ولعل أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكويتي هو ارتفاع نسبة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص من 7,1٪ عام 2001 الى 21,1 عام 2011، اي من 17 الى 78 الف مواطن، وفي عام 2010 اجتذب القطاع الخاص ما يقرب من 15300 مواطن، اي نصف عدد المواطنين المعيّنين في القطاعين العام والخاص تلك السنة، غير ان تقديرات عام 2011 تشير الى ان معدل نمو عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص قد انخفض بسبب تضارب سياسات وإجراءات الدولة في هذا الصدد.

وخلال استعراض الصقر لمسيرة اداء الغرفة لعام مضى، وملامح عملها في العام المقبل اوضح ان الغرفة تقدمت بمذكرات ومقترحات حول العديد من التشريعات والمواضيع منها: اللائحة التنفيذية لقانون انشاء هيئة اسواق المال، والاقتراح بقانون في شأن المؤسسة العامة لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاقتراح بقانون الهيئة العامة لحماية المستهلك، ومشروع قانون تشجيع الاستثمار في الكويت، فضلا عن مذكرات حول اعطاء الاولوية للمنتجات الوطنية في المشتريات الحكومية، وحول تخصيص سوق الكويت للاوراق المالية وقانون العمل في القطاع الاهلي، والتعديلات المقترحة على لائحة الاغذية، كما اعدت مذكرة مبدئية حول مشروع لتصميم واصدار مؤشرات اداء الاقتصاد الكويتي، واصدرت كتابا حول ظاهرة التضخم النقدي في الكويت، تناولت فيه العوامل المؤثرة في معدلات التضخم، وسبل مواجهته ومعالجة آثاره.

حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية ارتفع العام الماضي من 41,4 إلى 44,1 مليار دينار

طلال الخرافي خلال متابعة أحداث الجمعية

جانب من أعضاء الغرفة

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد

وقال بما ان التقرير الاقتصادي السنوي للغرفة قد استقل عن تقريرها الاداري، فإن من المفيد ان نعرض باختصار المؤشرات الرئيسية لاداء الاقتصاد الكويتي عام 2011، حيث يقدر صندوق النقد الدولي ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية قد ارتفع من قرابة 38 مليار دينار عام 2010 الى 48 مليارا عام 2011 اي بنسبة 26,7٪ ليكون معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية قد ارتفع من 37 الف دينار عام 2010 الى حوالي 46 الفا عام 2011.

وأشار الصقر الى ان مجلس ادارة الغرفة حظي بلقاءات مع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد ومع سمو ولي العهد، ورئيس مجلس الامة وسمو رئيس مجلس الوزراء، كما عقدت الغرفة لقاءات عمل للقيادات الرسمية للادارة الاقتصادية، وساهمت في الترحيب بكبار ضيوف الكويت والتباحث معهم، فالتقت برؤساء الجمهورية لاربع دول، ورؤساء الوزارات في خمس دول، كما نظمت الغرفة وفدين الى مصر وتركيا، وشاركت في ثمانية وفود رسمية، وتمثلت في تسع لجان اقتصادية كويتية مشتركة مع دول اخرى، وشاركت في 68 فعالية خليجية وعربية وعالمية، واستقبلت 78 وفدا من 42 دولة، وفي مجالات وانشطة اخرى، قارب اعضاء الغرفة الثلاثين الفا، وبلغ عدد المعاملات التي انجزتها 271 الف معاملة، وصدر عنها اكثر من 268 الف رسالة، وفي العام 2011، شاركت الغرفة في عضوية 56 هيئة ومجلسا ولجنة دائمة ومؤقتة، ونظم مركز عبدالعزيز الصقر للتدريب 15 برنامجا تدريبيا لتأهيل وزيادة كفاءة العاملين في القطاع الخاص، التحق بها 312 مشاركا، وهنا لابد من توجيه الشكر لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وديوان الخدمة المدنية، والهيئة العامة لشؤون القصر، لما تبديه من تعاون وتشجيع للمركز وجهوده. ولفت الى ان تقرير اللجنة الاستشارية لمتابعة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية جاء متفقا الى حد بعيد مع دراسات الغرفة ومواقفها.

● شريف حمدي

جانب من الحضور (فريال حماد)

انتخابات الغرفة

دعا الصقر جميع المنتسبين الى الغرفة لممارسة حقهم الانتخابي من خلال المشاركة في الانتخابات التي ستجرى الاربعاء المقبل لانتخاب نصف اعضاء مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة الكويت في الدورة السادسة والعشرين.

أعضاء لجنة الإشراف والمساندة للانتخابات

وافقت الجمعية على جميع البنود الواردة في جدول الاعمال، وتم انتخاب اعضاء اللجنة التي سيناط بها الاشراف والمساندة للانتخابات التي ستجرى الاربعاء المقبل وهم: ياسر جعفر، ضاري البرجس، فاطمة البدر، عزام الفليج، محمد الرومي، عمران حيات وخالد الحمد.

«مؤسسة البترول» تدشن أول مكتبة إلكترونية متخصصة في القطاع النفطي الكويتي

أعلن العضو المنتدب للعلاقات الحكومية والبرلمانية والعلاقات العامة والاعلام الشيخ طلال الخالد عن تدشين مؤسسة البترول الكويتية لأول مكتبة الكترونية متخصصة من نوعها في الشرق الأوسط تتيح لموظفي المؤسسة وشركاتها النفطية التابعة فرصة الاطلاع على ملايين الكتب والبحوث العلمية والاصدارات الخاصة النفطية بسهولة وبصورة مجانية. وقال الشيخ طلال الخالد بأن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تعد أول شركة عربية نفطية تدشن مثل هذا المشروع والذي يهدف في المقام الأول الى تشجيع الموظفين على الاطلاع والقراءة بصورة عامة وتوفر أرشيفا معلوماتيا ضخما للباحثين عن المعلومات العلمية في مجال الصناعة النفطية والطب والمجالات التخصصية الأخرى.

وأشار الى أن مشروع تأسيس المكتبة الالكترونية هو ثمرة جهود فريق عمل مشترك بين مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة عكف خلال عام كامل على اعداد دراسة شاملة حول تأسيس هذا المشروع الطموح وبحث جميع جوانبه والتعاقد مع الشركات المزودة بأسعار تفاضلية.

وأكد أن المشروع يجسد ايمان المؤسسة الراسخ بأن العنصر البشري هو الثروة الحقيقية لها وحرصها على تطوير مهارات الموظفين وتوسعة آفاقهم من خلال فتح أبواب العلم والمعرفة على مصراعيها.

وأشار الى أن فكرة تأسيس المكتبة بدأت بسيطة من خلال بحث تأسيس مكتبة اعلامية تقليدية، غير أن التطور السريع في وسائل الاتصال والتكنولوجيا وتوجه العالم الى توظيف الوسائل التقنية بصورة كبيرة وواسعة دفع بالمؤسسة الى اللحاق بركب العلم والتطور وتأسيس مكتبة الكترونية تخدم شريحة كبرى من القراء وتتيح للمستخدم حرية الولوج للمكتبة بكل يسر وسهولة من أي مكان وعبر أي وسيلة سواء كانت كمبيوتره الشخصي جهاز الآيباد أو حتى هاتفه النقال الذكي.

الشيخ طلال الخالد

«استدامة القابضة» تدعو إلى سن تشريعات تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع البيئية

أعلنت شركة استدامة القابضة عن حلول تتعلق بالحفاظ على البيئة وإدارة النفايات، حيث اكد رئيس مجلس ادارة خالد محمد المطوع أن الحلول التي تقدمها «استدامة» تأتي في اطار مواصلة برامجها التوسعية في مجال البيئة وذلك لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات البيئية في الكويت والخليج وللحد من الآثار السلبية لعدم معالجة النفايات. وتوقع المطوع أن تشهد الخدمات البيئية التي تطرحها الشركة إقبالا واسعا في الكويت والخليج والمنطقة بفضل ارتفاع مستوى الوعي بقضايا البيئة وأهميتها من قبل المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية إضافة إلى إدراكها لأهمية تنمية المسؤولية المجتمعية لاسيما ان قضية النفايات في الكويت باتت تمثل خطرا على البيئة. ودعا المطوع مجلس الأمة لتبني توصيات الأنشطة والفعاليات العديدة المختصة بالبيئة والتي تطالب بإقرار قوانين وتشريعات وحوافز تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع البيئية والصديقة للبيئة من خلال الخطة التنموية للدولة وبما يتناسب مع الاتفاقات الدولية المعنية بهذا الشأن. وحث مجلس الأمة على تبني مقترح يدعو الحكومة لتنفيذ حملة توعية طويلة المدى للمجتمع الكويتي بكافة فئاته العمرية حول الممارسات البيئية الصحيحة بمختلف جوانبها، وذلك بالتعاون مع كافة الوزارات والجهات ذات الصلة.

خالد المطوع

وأوضح أن استدامة ورغم تأسيسها في يونيو 2010 قبل أقل من عام من الآن نجحت في الدخول في العديد من المشروعات الطموحة والمتنوعة في الكويت وخارجها بل وتمكنت من كسب ثقة العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة بما يعزز من إمكانية نجاح خططها بأن تكون واحدة من أهم الشركات البيئية المتخصصة في حلول إدارة وإعادة تدوير النفايات والاستشارات البيئية والصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكشف المطوع أن «استدامة» تستعد لتصميم وتطوير وتنفيذ مشاريع البنية التحتية لإدارة النفايات مع التركيز بوجه خاص على معالجة النفايات وإعادة التدوير لمختلف القطاعات العامة والخاصة وفي المجالات البلدية والزراعية والصناعية والخطرة ولاسيما معالجة النفايات الطبية والالكترونية.

٣,٣٪ معدل النمو العالمي المتوقع خلال العام الحالي
٥,٤٪ نسبة النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للكويت في 2012

توقع تقرير متخصص صادر عن ادارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية في وزارة المالية ان يسجل الناتج المحلي الاجمالي الكويتي في العام الحالي نموا بنسبة تصل الى 5,4٪.

وقالت الوزارة في تقريرها «آفاق النمو الاقتصادي العالمي المتوقع للعام 2012» الذي نشر على موقعها الالكتروني أمس ان بعض التقارير الدولية المتخصصة، ومنها تقارير صندوق النقد الدولي، أشارت الى ان نسبة النمو المتوقعة للناتج المحلي الاجمالي لدولة الكويت في 2012 تتراوح ما بين 5,1 و5,4٪.

وعن توقعاتها المتعلقة بالسنة المالية الحالية اشارت الوزارة في التقرير الى ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي المتوقع للسنة المالية التي تنتهي مع نهاية شهر مارس الجاري (2012/2011) يبلغ نحو 5,1 مدعوما بارتفاع اسعار النفط التي شهدت ارتفاعا في النصف الاول من عام 2011 وظلت مرتفعة خلال الأشهر الأولى من العام الحالي.

وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العالمي المتوقع قالت الوزارة في التقرير ان الاقتصاد العالمي يعاني مخاطر عدة تعرقل مسيرته نحو التعافي من الأزمة المالية العالمية.

وبينت انه من المتوقع ان يصل معدل النمو العالمي عام 2012 الى نحو 3,3٪ في ظل ذهاب بعض التوقعات «المتشائمة» الى بلوغ معدل النمو عام 2012 نسبة 2,5٪، حسب ما اشار اليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبلوغه حسب توقعات أخرى 2٪ وهو معدل يعد من اقل المعدلات المتشائمة المتوقعة.

وعزت السبب في انخفاض التوقعات لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي للعام 2012 الى المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد في العالم ككل نتيجة توقع دخول منطقة اليورو في حالة من الركود الاقتصادي الطفيف بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض على السندات السيادية ونتيجة لانخفاض عمليات الاقراض التي تقدمها البنوك في منطقة اليورو الى جانب سياسات التقشف التي تتبعها تلك الدول للسيطرة على عجز الميزانية وتخفيض الدين السيادي.

وأضافت انه نتيجة للتراجع المتوقع للنمو في الدول المتقدمة (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) من المتوقع ان ينخفض معدل النمو في الدول الناشئة والنامية ايضا (الدول الناشئة تعتمد على التصدير كمصدر للنمو وستتأثر حتميا بضعف الطلب الخارجي) ما يؤدي في المحصلة الى تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

وتوقعت ان يسجل معدل النمو الاقتصادي للدول المتقدمة في عام 2012 نسبة 1,2٪ (اقل من المحقق عام 2011 والبالغ 1,6٪) حيث تعد منطقة اليورو (دول الاتحاد الأوروبي) أكثر المناطق تأثرا بنسبة معدلات النمو المنخفضة والبالغة (سالب 0,5٪).

وذكرت ان التوقعات بالنسبة لنمو اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية تشير الى بقاء معدل النمو الاقتصادي عند حدود 1,8٪ في العام 2012 (نفس المعدل المحقق في العام 2011).

وعن نسب النمو المتوقعة للدول الناشئة والنامية للعام 2012 أشارت الوزارة في التقرير الى انه من المتوقع وصول معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول الى نحو 5,4٪ (اقل من المحقق عام 2011 والبالغ 6,2٪). وقالت انه من المتوقع ان ينمو الاقتصاد الصيني عام 2012 بمعدل 8,2٪ في حين ان النمو المتوقع للاقتصاد الهندي يبلغ 7 ٪ حيث انها معدلات تفوق معدلات نمو كل من الاقتصاد البرازيلي 3٪ والروسي 3,3٪ والمكسيكي 3,5٪.

وأضافت ان نسبة النمو المتوقعة لاقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تبلغ 3,2٪ (اعلى من معدلات النمو المحققة في العام 2011) وذلك في ظل التوقعات باستعادة الاقتصادات العربية عافيتها بعد تحقيق بعض منها استقرارا سياسيا داخليا (مصر وتونس) الى جانب الاستقرار «النسبي» لأسعار النفط.

وبينت انه على الرغم من التوقعات بانخفاض أسعار النفط في العام 2012 عنها في العام الماضي فان التوسع المالي للدول النفطية من الممكن ان يساهم في التأثير «ايجابيا» على مسار النمو في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط.

اما بالنسبة لمعدلات النمو المتوقعة للتجارة (السلع والخدمات) فتوقعت الوزارة ان يصل معدل النمو لها في عام 2012 الى 3,8٪ وهو ما يقل عن معدل النمو المحقق عام 2011 والبالغ حينها 6,9٪ الأمر الذي يعكس تراجعا في معدلات نمو التجارة في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة التي تشكل «اساس» حركة التجارة العالمية.

يذكر ان البيانات والاحصاءات الواردة في تقرير وزارة المالية محسوبة بواسطة ادارة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية وذلك اعتمادا على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية (إي.آي.يو).

.. وتنظم اليوم حفل جائزة الرئيس التنفيذي للمؤسسة «للصحة والسلامة والبيئة»

اعلنت مؤسسة البترول الكويتية ان حفل تكريم جائزة الرئيس التنفيذي الأولى للصحة والسلامة والبيئة ستقام اليوم في دار سلوى بفندق المارينا.

وسيتم خلال الحفل تكريم كوكبة متميزة تمثل افضل برامج الصحة والسلامة والبيئة في مؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الداعمة لهذه المشروعات. واعرب العضو المنتدب للبحث والتطوير والصحة والسلامة والبيئة بدر الخشتي عن سعادته بنتائج المسابقة الضخمة، قائلا نحن على يقين تام بأن هذه المسابقة قد ولدت قوية وحققت الكثير من اهدافها وانه سيكون لها دور كبير في دعم وتطوير برامج الصحة والسلامة والبيئة لدى العاملين بالقطاع النفطي بالاضافة الى تحفيز الشركات على استحداث وتكثيف البرامج المتخصصة في هذا المجال مع بذل مزيد من المجهود والابتكار وترشيد هذه البرامج لتتماشى مع الطرق العلمية لتحسين صورة الموسسة في المجتمع وبصفتها حارسة للسلامة والبيئية في الكويت.

واشار الى ان القطاع النفطي قد حصد العديد من الجوائز الوطنية والمحلية والعالمية في مجال الصحة والسلامة والبيئة مثل «الأيزو» وجائزة «جرين اوورد» وجائزة «روسبا» من مجلس السلامة البريطاني وغيرها الكثير.